

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٦ لسنة ٢٠١٨

بالموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية بشأن تقديم الوكالة الإسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية منحة بمبلغ ١٥٠ ألف يورو وذلك لتمويل دعم المركز القومى للدراسات القضائية (المرحلة الثالثة) والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية بشأن تقديم الوكالة الإسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية منحة بمبلغ ١٥٠ ألف يورو، وذلك لتمويل دعم المركز القومى للدراسات القضائية (المرحلة الثالثة)، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شوال سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٨ يوليو سنة ٢٠١٨ م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٤ ذى القعدة سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ١٧ يوليو سنة ٢٠١٨ م) .

القاهرة في 23 مايو 2018

معالي الوزيرة ،

أتشرف بالإشارة إلى قرار منح الدعم المقدم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية بمنحة بمبلغ 150 ألف يورو لتمويل دعم المركز القومي للدراسات القضائية (المرحلة الثالثة) .

تهدف المنحة إلى المساهمة في تحسين إقامة العدل في مصر من خلال تبادل الخبرات وتدريب وتعزيز قدرات القضاة والمدعين في المسائل التي تتمتع فيها إسبانيا بخبرة وميزة نسبية مثل المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجسدي ومكافحة الفساد وغسيل الأموال والرشوة والجرائم الإلكترونية .

تبلغ الفترة المحددة لتنفيذ هذا المشروع أربع وعشرين ٢٤ شهراً من تاريخ ابتداء تلقي المنحة ويمكن مدها بالاتفاق ، عن طريق خطابات متبادلة بين الطرفين .

سوف يتم إيداع المبلغ في حساب بالبنك المركزي المصري باسم المشروع "تدريب وبناء قدرات القضاة والمدعين العامين وغيرهم من المهنيين في إقامة العدل في مصر" وهو حساب لايقبل أية إيداعات إلا من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي .

يدخل هذا الخطاب المتبادل حيز النفاذ في التاريخ الذي تقوم فيه حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية بأنه قد تم استيفاء المتطلبات القانونية لدخول الخطاب حيز النفاذ ، ويكون هذا التاريخ هو يوم استلام ذلك الإخطار .

أرتورو أيبينو

سفير مملكة إسبانيا

معالي الدكتورة/ **سحر نصر**

(إمضاء)

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي - القاهرة .

القاهرة فى ٢٣ مايو ٢٠١٨

السيد السفير ،

أود أن أؤكد لكم استلامى كتابكم المؤرخ ٢٣ مايو ٢٠١٨ والذي نصه كما يلى :

"معالي الوزيرة ،

أتشرف بالإشارة إلى قرار منح الدعم المقدم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية بمنحة بمبلغ ١٥٠ ألف يورو لتمويل دعم المركز القومى للدراسات القضائية (المرحلة الثالثة) .

تهدف المنحة إلى المساهمة فى تحسين إقامة العدل فى مصر من خلال تبادل الخبرات وتدريب وتعزيز قدرات القضاة والمدعين فى المسائل التى تتمتع فيها إسبانيا بخبرة وميزة نسبية مثل المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجسدى ومكافحة الفساد وغسيل الأموال والرشوة والجرائم الإلكترونية .

تبلغ الفترة المحددة لتنفيذ هذا المشروع أربع وعشرين ٢٤ شهراً من تاريخ ابتداء تلقى المنحة ويمكن مدها بالاتفاق ، عن طريق خطابات متبادلة بين الطرفين .

سوف يتم إيداع المبلغ فى حساب بالبنك المركزى المصرى باسم المشروع "تدريب وبناء قدرات القضاة والمدعين العامين وغيرهم من المهنيين فى إقامة العدل فى مصر" ، وهو حساب لا يقبل أية إيداعات إلا من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولى .

يدخل هذا الخطاب المتبادل حيز النفاذ فى التاريخ الذى تقوم فيه حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار الوكالة الإسبانية للتعاون الدولى والتنمية أنه قد تم استيفاء المتطلبات القانونية لدخول الخطاب حيز النفاذ . ويكون هذا التاريخ هو يوم استلام ذلك الإخطار" .

وفى هذا الخصوص ، أتشرف بإحاطة معاليكم بأن هذا الخطاب مقبول من الحكومة المصرية .

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى

أ.د/ سحر نصر

(إمضاء)

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٣١٦) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٧/٨ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية بشأن تقديم الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية منحة بمبلغ ١٥٠ ألف يورو وذلك لتمويل دعم المركز القومي للدراسات القضائية (المرحلة الثالثة) والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٣ ؛
وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٧ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٠ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية بشأن تقديم الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية منحة بمبلغ ١٥٠ ألف يورو وذلك لتمويل دعم المركز القومي للدراسات القضائية (المرحلة الثالثة) والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٣

ويعمل بهذا الخطاب اعتباراً من ٢٠١٨/٨/١٥

صدر بتاريخ ٢٠١٨/٩/٤

وزير الخارجية

سامح شكرى